"دور المكتبات ومرافق المعلومات الدولية في تأمين وحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية"

إعداد

مرزق سيد حمده خلف

أ.د أحمد عبادة العربي

أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية الآداب ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب_جامعة طنطا

د. منى مصطفى إبراهيم مرسي

مدرس المكتبات والمعلومات بكلية الآداب_ جامعة طنطا

المستخلص:

يتضمن هذا البحث إلقاء الضوء على دور المكتبات ومرافق المعلومات في تأمين وحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، ومدى تأثير حقوق المؤلف في المكتبات ومرافق المعلومات؛ حيث أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحولات عميقة على الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، وأصبحت عملية تخزين المعلومات العلمية وبثها تطرح مجموعة من التساؤلات ذات الطابع القانوني، خاصة إذا تعلق الأمر بالملكية الفكرية وحقوق المؤلف في البيئة الرقمية؛ ذلك لأن الدور الأساسي لها هو ضمان الوصول إلى مصادر المعلومات، إلا أنها تعتبر من أهم المؤسسات التي تبث الأعمال المحمية بواسطة قانون المؤلف، وقد تبين أن أهم التحديات التي تواجهها مرافق المعلومات وبخاصة المكتبات، تتمثل في التوفيق بين إشباع احتياجات المستفيدين من المعلومات من خلال الوصول الحر للمعلومات، واحترام حقوق المؤلف، ويبقى الأمر صعب لتحقيق هذه المعادلة ويحتاج إلى مجهودات كبيرة، لتحقيقه من قبل المختصين بالمكتبات ومرافق المعلومات في ظل احترام حقوق الملكية الفكرية بالبيئة الرقمية[١].

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث تناول عدد من العناصر المتمثلة في المكتبات الرقمية وحماية حقوق التأليف، وأهم التحديات التي تواجه المكتبات ومرافق المعلومات في البيئة الرقمية، وأهم معايير وسياسات تنظيم سير العمل داخل المكتبات ومرافق المعلومات في البيئة الرقمية، والمعايير اللازمة لسياسات الإتاحة Access Management في البيئة الرقمية، والخدمة المرجعية في ظل الاستخدام العادل وحقوق المؤلف في ظل البيئة الرقمية، وخدمة الإعارة بالمكتبات ومرافق المعلومات وتأثيرها في حقوق المؤلف في العصر الرقمي خدمة الإعارة بين المكتبات ومرافق المعلومات على حقوق المؤلفين والناشرين، والتوجهات المطلوبة للحد من انتهاك حقوق ملكية المصادر الرقمية، وموقف المكتبات من نظام التراخيص للمصنفات الرقمية والحلول المقترحة، والنسخ في المكتبات ومرافق المعلومات لأغراض بحثية، ودور المكتبات ومرافق المعلومات الدولية في تأمين وحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، ثم انهى البحث بالتوصل إلى

عدد من النتائج الهامة والتوصيات التيس يرجي مراعتها من قبل المسؤولين عن المكتبات ومرافق المعلومات الرقمية المختلفة.

الكلمات الإفتتاحية: مرافق المعلومات الدولية ، حقوق الملكية الفكرية ، الإبداع القانوني.

قائمة محتويات البحث

الموضـــوع	الصفحة
مخلص البحث	١
قائمة محتويات البحث	١-٣
تمهيد	٤
مشكلة البحث	٤
أهمية البحث	٥
أهداف البحث	٥
تساؤلات البحث	٥
حدود البحث ومجاله	٦
منهج البحث وأدواتها	٦
مصطلحات البحث	٦
الدراسات السابقة	٧
الدراسات السابقة (مراجعة الإنتاج الفكري	٨
الدراسات العربية	٨
الدراسات الأجنبية	٩
أسلوب صياغة الاستشهادات المرجعية	١١
تمهيد لدور المكتبات ومرافق المعلومات وحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية	١١
المبحث الأول: تراخيص المشاع الإبداعي في المكتبات ومرافق المعلومات	١٢
أولاً: تراخيص المشاع الابداعي في البلدان العربية	١٣
ثانياً: أدلة المصادر الرقمية المفتوحة	١٣
ثالثاً: المكتبات الرقمية وحماية حقوق التأليف	١٣
خطوات عملية الترخيص	١٥
رابعاً: إدارة الإيداع القانونى بدرا الكتب القومية كنموذج لحماية الملكية الفكرية	١٥
المبحث الثاني: الخدمات الفنية لحقوق الملكية الفكرية	١٦
خدمة الأيداع القانوني	١٦
صفحة خدمة الفهرسة اثناء النشر	١٦
الترقيم الدولي الموحد (للكتب/ الدوريات)	١٧
نشرة الإيداع	١٧

قائمة محتويات البحث

الموضـــوع	الصفحة
تفاصيل الخدمات	١٧
خدمة الإيداع القانوني للكتب	١٧
صفحة الغلاف الداخلية	١٨
طرق التقديم	١٨
طرق الحصول على رقم الإيداع طبقا لقانون حماية الملكية الفكرية في مصر رقم ٣٨ لسنه١٩٩٢م	١٩
المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المكتبات ومرافق المعلومات في البيئة الرقمية	٢٠
أولاً: سياسات تنظيم سير العمل داخل المكتبات ومرافق المعلومات في البيئة الرقمية	٢١
ثانياً" المعايير اللازمة لسياسات الإتاحة **Access** في البيئة الرقمية	٢٢
المبحث الرابع: الخدمة المرجعية والاستخدام العادل وحقوق المؤلف في البيئة الرقمية"	٢٢
أولاً: خدمة الإعارة بالمكتبات ومرافق المعلومات وتأثيرها في حقوق المؤلف الرقمية	٢٤
ثانياً: تأثير خدمة الإعارة بين المكتبات ومرافق المعلومات على المؤلفين والناشرين	٢٤
ثالثاً: التوجهات المطلوبة للحد من انتهاك حقوق ملكية المصادر الرقمية:-	٢٤
رابعاً: موقف المكتبات من نظام التراخيص للمصنفات الرقمية والحلول المقترحة	٢٥
خامساً: النسخ في المكتبات ومرافق المعلومات لأغراض بحثية	٢٥
سادساً: مهمة المكتبات ومرافق المعلومات تجاه حماية حقوق الملكية الفكرية بالبيئة الرقمية	٢٦
النتائج البحث	٢٦
مصادر البحث ومراجعه	٢٧-٢٩

٠/٠ تمهيد:

مع تزايد الاهتمام بمصادر المعلومات الإلكترونية والأشكال الرقمية منها، اتجهت مرافق المعلومات لمشروعات التحويل الرقمي؛ لضمان توفير مصادر المعلومات بأشكالها الرقمية للمستفيدين في البيئة الرقمية؛ لتيسير وصولهم لهذه المصادر بأي شكل كان ومن أي مكان، وقد وفرت تقنيات المعلومات الأساليب والوسائل التي تساعد مرافق المعلومات في رقمنة مصادرها، وإتاحة ما تحتويه من مجموعات وأوعية للمعلومات بشكل رقمي، وفي ظل تعدد التقنيات المتعلقة بالرقمنة زادت هذه المشروعات وتنوعت التجارب بين مرافق المعلومات، إلا أنها بالمقابل زادت تعقيداً، خصوصاً مع تنوع الإمكانيات والمزايا التي تقدمها هذه التقنيات، بالإضافة لكثرة المشكلات التي قد تطرأ على مشروعات الرقمنة، فتتسبب في عدم اكتمال عملية التحويل الرقمي؛ لأن هذه المشروعات لا تضع لها خططاً استراتيجية مسبقةً محددة المعالم وواضحة الأهداف، ومن أهم هذه المشكلات ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وإتاحة المواد بعد رقمنتها في البيئة الرقمية، وهناك الكثير من الخدمات التي تقدمها مرافق المعلومات على اختلاف أشكالها ونوعياتها مثل: "استخدام الإنترنت في المكتبة الرقمية، وخدمة موقع المكتبة على شبكة الإنترنت، وخدمة التجول عبر الإنترنت، والبحث في الأقراص المدمجة، والبحث على الخط المباشر، وخدمة الأرشيف الإلكتروني، وخدمة البحوث الببليوجرافية، وخدمة الفهرس العام المتاح للجمهور، وخدمة النقاط الإلكترونية، وخدمة الحوار الإلكتروني، وخدمة الحجز الإلكتروني، وخدمة الإعارة الإلكترونية، وخدمة الإحاطة الجارية للمعلومات، وخدمة البث الانتقائي للمعلومات، وخدمة الاستخلاص الإلكتروني، وخدمة الترجمة، وخدمة توصيل الوثائق الإلكتروني، وخدمة الإنترنت المرجعية، واستخدام بعض تطبيقات الويب لتقديم خدمات معلومات متطورة، وخدمة الشبكات الاجتماعية[٢].

١/٠ مشكلة البحث:

يتعلق دور المكتبات ومرافق المعلومات بمسألة حساسة هي حماية الملكية الفكرية والحفاظ على حقوق المؤلفين، وضمان حمايتها من السرقة والاحتيال، ويزيد من أهمية الموضوع التطورات الهائلة الحاصلة في مجالات التكنولوجيا المعلوماتية والابتكارات، الشيء الذي ينجم عنه ظهور وسائل جديدة ومتطورة لتبادل المعرفة بطرق فعالة، وتزداد الأهمية التي توليها الدول حالياً لمجال الملكية الفكرية انطلاقاً من الدور الذي تلعبه في تنشيط عملية الاقتصاد العالمي، وما يحققه من مداخل مالية هامة، فإذا كانت القوانين ترتبط غايتها بحماية المجتمع، وتحقيق مصالحه، ودعم كيانه الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والتنظيمي، فإن قوانين حقوق الملكية الفكرية ترتبط غايتها بأسمى ما يملكه الإنسان وهو العقل في إبداعاته الفكرية، ووجود قصور واضح في الجانب التقني الذي يحمي حقوق الملكية الفكرية من الاختراقات والسرقات والانتحال العلمي.

- وتبرز أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:-

١- التركيز دور المكتبات ومرافق المعلومات في الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، واتجاهات مسؤسسات المعلومات إلى الاهتمام بها.

٢- تُعد الدراسة حافزاً للعمليات التقنية لحماية حقوق الملكية الفكرية بالبيئة الرقمية.

٣- تلقي الدراسة الضوء على التوجهات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات وحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، وما يتعلق بها من تحديات تواجه المكتبات ومرافق المعلومات.

٢/٠ أهداف الدراسة:-

١- التعرف على أهم التحديات التي تواجه المكتبات ومرافق المعلومات في البيئة الرقمية.

٢- توضيح دور الخدمة المرجعية في ظل الاستخدام العادل وحقوق المؤلف في البيئة الرقمية.

٣- بيان تأثير خدمة الإعارة بين المكتبات ومرافق المعلومات على حقوق المؤلفين والناشرين.

٤- التعرف على عملية النسخ في المكتبات ومرافق المعلومات للأغراض البحثية.

٥- بيان دور المكتبات ومرافق المعلومات حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.

٦- دراسة موقف المكتبات من نظام التراخيص للمصنفات الرقمية والحلول المقترحة.

٣/٠ تساؤلات البحث:-

١-ما أهم التحديات التي تواجه المكتبات ومرافق المعلومات في البيئة الرقمية؟

٢-ما دور الخدمة المرجعية في ظل الاستخدام العادل وحقوق المؤلف في البيئة الرقمية؟

٣- ما مدي تأثير خدمة الإعارة بين المكتبات ومرافق المعلومات على حقوق المؤلفين؟

٤-كيف تتم عملية النسخ في المكتبات ومرافق المعلومات للأغراض البحثية؟

٥- ما دور المكتبات ومرافق المعلومات حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية؟

٦-ما موقف المكتبات من نظام التراخيص للمصنفات الرقمية والحلول المقترحة؟

٤/٠ حدود البحث ومجاله:-

- **لتحقيق أهداف الدراسة وتقديم الإجابة المنهجية على ما طُرح من تساؤلات تلتزم هذه الدراسة بالحدود التالية:**

١/٥/٠ الحدود الموضوعية: تركز على دور المكتبات ومرافق المعلومات حماية حقوق الملكية.

٣/٥/٠ الحدود المكانية: تحليل ومقارنة ما كتب حول موضوع حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية ودور المكتبات ومرافق المعلومات في تأمينها وحمايتها في بعض الدول العربية والأجنبية.

٥/٠ منهج البحث وأدواته:-

- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بهدف استقراء الإنتاج الفكري العربي والأجنبي، وتوضيح العلاقة الارتباطية والتنبؤ بالتأثيرات على المتغيرات في موضوع حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية ودور المكتبات ومرافق المعلومات في تأمينا وحمايتها.

- **وتم جمع بيانات هذه الدراسة بالأدوات الآتية:-**

١- رصد الإنتاج الفكري المنشور حول المشاع الإبداعي ودوره في تنمية الإبتكار، بالإضافة إلى المقالات والدرسات والبحوث المنشورة حول الموضوع.

٢- المقابلات الشخصية المتعددة للتعرف على آراء المسئولين والفنيين والخبراء.

٣- الملاحظة العلمية المقصودة:- من خلال زيارات منتظمة للمكتبات ومرافق المعلومات.

٦/٠ مصطلحات البحث:-

١- **المصادر الإلكترونية** Electronic Resources:- الأعمال التي تم تسجيلها واختزانها والبحث عنها واسترجاعها وتناقلها واستخدامها رقميًّا باستخدام الحاسب الآلي والتجهيزات الملحقة به.

٢- **إدارة الحقوق الرقمية** (DRM)(*)؛ تحاول تكنولوجيا إدارة الحقوق الرقمية التحكم في استخدام الميديا الرقمية عن طريق منع الإتاحة أو النسخ أو التحويل لأشكال أخرى.

٣- **الحقوق المجاورة لحق المؤلف؛** هي الحقوق المتعلقة بحق المؤلف وتختلف عنه، وهذا يفسر الاتصال بينهما ولا تتناول المصنفات ذاتها بل تتناول الوسطاء في نقل هذه المصنفات إلى الجمهور، وهي تمنح هؤلاء الحقوق الاستئثارية ذاتها التي يمنحها المؤلف.

٤- **تدابير وآليات حماية الملكية الفكرية؛** يكتسب البحث عن آليات إنفاذ وحماية حقوق الملكية الفكرية أهمية خاصة؛ حيث إنه يتيح فرصة الإلمام بالقوانين المنظمة وضوابط العمل في هذه الآليات، ومعرفة الصلة بينها مقارنة بالسائد في أنظمة الدول الأخرى.

٥/٠ الدراسات السابقة (مراجعة الإنتاج الفكري):-

يهدف استعراض الدراسات السابقة إلى التعرف على موقع الدراسة الحالية بين هذه الدراسات، وإثراء الحصيلة العلمية، والإلمام بكافة جوانب الموضوع، والقدرة على معالجة الموضوع من مختلف الزوايا، والمساعدة في صياغة تساؤلات الدراسة الحالية وأهدافها، واختيار المنهج المناسب، ولتحقيق أكبر قدر ممكن من التغطية الموضوعية للدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بالموضوع تم إجراء مراجعة وبحث للإنتاج الفكري من خلال ما يلي:-

١- البحث في عناوين الدراسات العلمية على مستوى الماجستير والدكتوراه عن طريق الشبكة العالمية الإنترنت باستخدام محركات البحث وأهمها جوجل.

٢- مواقع المكتبات الوطنية العربية على شبكة الويب، والجدول الآتي يوضح ذلك:-

جدول رقم (١) "أهم المكتبات التي تحمي بحقوق الملكية الفكرية"

م	اسم المكتبة	الدولة	عنوان موقع المكتبة على شبكة الويب	لغة الموقع
١	دار الكتب المصرية(*).	مصر	www.darelkotob.gov.eg	العربية
٢	مكتبة الملك فهد الوطنية	السعودية	www.kfnl.gov.sa	العربية/ الإنجليزية
٣	دار الكتب الوطنية	تونس	www.bibliotheque.nat.tn	العربية/ الفرنسية

(*) إدارة الحقوق الرقمية (DRM): Digital Rights Management.

(*) تم التواصل مع مسؤولي الإيداع القانوني بدار الكتب القومية، وتم التواصل مع مسؤولي النشر ببعض دور النشر؛ للتعرف على الممارسات المتبعة في حماية حقوق الملكية الفكرية.

٤	المكتبة الوطنية بالمغرب	المغرب	www.bnrm.ma	العربية/ الفرنسية
٥	المكتبة الوطنية اللبنانية	لبنان	www.bnl.gov.lb	العربية/الإنجليزية/الفرنسية
٦	دار الكتب والوثائق الوطنية	العراق	www.iraqnla.gov.iq	العربية/ الإنجليزية
٧	دائرة المكتبة الوطنية	الأردن	www.nl.gov.jo	العربية/ الإنجليزية
٩	مكتبة الكويت الوطنية	الكويت	www.nlk.gov.kw	العربية/ الإنجليزية
١٠	مكتبة قطر الوطنية	قطر	www.qnl.qa	العربية/ الإنجليزية

وبناء على البحث في أدوات حصر الإنتاج الفكري العربي والأجنبي لمراجعة الأدب المنشور في موضوع الدراسة للوقوف على مدى وجود دراسات ذات صلة بموضوع البحث، ومن خلال بحث قواعد البيانات العربية والأجنبية المتاحة في بنك المعرفة، ومراجعة قاعدة بيانات الهادي للانتاج الفكري المتاحة من خلال موقع الاتحاد العربي للمعلومات (اعلم) ومراجعة دليل الانتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات في إصداراته المختلفة، والبحث في الدوريات المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، وبحوث المؤتمرات المتخصصة توصل الباحث إلى عدد من الدراسات ذات الصلة؛ وتتضمن الدراسة قطاعين: الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية وفى ترتيبها الزمني.

١/٥/٠ الدراسات العربية:-

١- دراسة بوعناقة، سعاد (٢٠١٥)[١]؛ تتناول هذه الدراسة استخدامات العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات، وكذا آليات تطبيقها في هذا المجال، مع الإشارة إلى نماذج من مكتبات، اعتنقت هذا الفكر واعتمدت هذا النوع من الحقوق لبث ونشر محتوياتها؛ حيث يثير مبدأ الوصول الحر للمعلومات وحق المواطنين في الحصول عليها، العديد من التساؤلات حول كيفية تنظيم حقوق المؤلفين في الفضاء الرقمي في ظل انتشار التقنيات وانتقال المعلومات.

٢- دراسة جوهري، وحسن (٢٠١٩)[٢]؛ هدفت الدراسة التعرف على مفهوم أمن المعلومات وعناصره، والتعرف على المخاطر التي تهدد أمن المعلومات، والتعرف على أساليب مواجهة الاعتداءات التي تواجه أمن المعلومات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخرجت الدراسة بعدد من النتائج منها: ظهور الجانب السلبي لانتشار خدمات الإنترنت، مع ظهور العديد من الجرائم الإلكترونية وصعوبة حصرها، وقلة خبرة العاملين داخل المنشآت المعلوماتية مما يؤدي إلى حدوث مخاطر من داخل النظام والعاملين فيه.

(١) بوعناقة، سعاد. (٢٠١٥). الإتاحة الحرة للمعلومات نموذج العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات. مجلة العلوم الإنسانية: جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة ٢،ع٤٣، صـ صـ١١٧-١٣٨.

(٢) جوهري، عزة فاروق، وحسن، طه محمد. (٢٠١٩). أمن المعلومات الرقمية وسبل حمايته في ظل التشريعات الراهنة. مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات، مج٦، ع١٢، صـ ٨٥- ١٣٢.

٣- دراسة بلحسين، ومالكي (٢٠٢٠)[١]؛ هدفت هذه الدراسة إيجاد وسائل فاعلة وأطر قانونية دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وأمام الضرورة الملحة من المجتمع الدولي تم إبرام اتفاقيات دولية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: "أن الملكية الفكرية قديمة قدم وجود الإنسان على وجه الأرض؛ ذلك لأنها مربوطة بنتاج العقل البشري الذي ما فتئ يبحث لابتكار ما يتيح له الراحة ويطور فيه، ووضع اتفاقيات ومعاهدات عالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية بشقيها الأدبية والفنية والصناعية.

٤- دراسة غالب عبد الكريم عزيز. (٢٠٢١)[٢]؛ هدفت الدراسة إلى تنمية العمليات الفنية والتقنية لتطبيقها بنهج جديد للتكنولوجيا ودورها الكبير في تطوير المكتبات وإدخال هذه التكنولوجيات وساهمت في العمل الإبتكاري والابداعي وتعريف أدوار موظفي المكتبة، والتكامل بين القيادة في المكتبة وأصحاب القرار في الجامعة، وعصف الافكار، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استمارة استبانة وجهت للمسؤولين عن المكتبات المركزية لجامعتي بغداد والتكنولوجيا، ومن نتائج الدراسة: أن أكثر من نصف المسؤولين يمنحون العاملين بالمكتبتين المركزيتين فرصة لمناقشة الموضوعات التي تخص تطوير الخدمات المكتبية.

٥- دخاخني، هناء، وآخرون (ديسمبر ٢٠٢١م)[٣]، تسليط الدراسة الضوء على كيفية رقمنة الأرصدة الوثائقية ضمن الاستخدام المشروع وتوضيح الصور التي تعتبر انتهاكات من وجهة نظر القانون، وأبرز الصعوبات التي توجهها المكتبة هي الحقوق والالتزامات المتعلقة بالوثائق التي لا تزال مشمولة بالحماية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن مسؤولية ضمان الاستخدام المشروع تقع على عاتق المكتبي عن طريق التعاقد بشأن ترخيص بالرقمنة.

٦- أبوبكر سلطان محمد، حامد، عفاف مصطفى (يناير: ٢٠٢٢م)؛ هذه الدراسة هي محاولة لتلخيص رسالة دكتوراه الفلسفة في علوم المعلومات والمكتبات، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي والمقارن والتجريبي، وذلك للتعرُّف على مواقع مصادر الوصول الحُر للمعلومات على الإنترنت، وخلصت الدراسة إلى الاهتمام ببناء المزيد من مواقع مصادر الوصول الحُر للمعلومات على الإنترنت[٤].

٢/٥/٠ الدراسات الأجنبية:-

١- دراسة (Chen,L.J.(2010)[٥]؛ تناولت الدراسة حقوق الملكية الفكرية التي نشأت في

---

(١) بلحسين، فاطمة الزهراء، ومالكي، طارق. (٢٠٢٠). حقوق المؤلف وحماية مصنفاته الرقمية في شبكة الإنترنت. المؤتمر الدولي المحكم: الملكية الفكرية على المؤلفات: مركز جيل للبحث العلمي، طرابلس: مركز جيل البحث العلمي، صـ ٥٥-٨٧.

(٢) عزيز، غالب عبد الكريم. (٢٠٢١). الابتكار الإبداعي وتكنولوجيا المعلومات ودورهما في زيادة الأنشطة المكتبية وتطويره في المكتبات المركزية في الجامعات العراقية. مجلة (اعلم)، مجلة علمية يصدرها اتحاد (IFLa)، ع٢٩، صـ صـ١٨١-٢١٢.

(٣) دخاخني، هناء، جزايري، سمير، شابونة، عمر." الرقمنة في المكتبات الجامعية وإشكالية المشروع للمصنفات الأدبية"، حوليات جامعة قاملة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج١٥، ع٢: (ديسمبر ٢٠٢١م)، صـ صـ٢٩٩-٣١٩.

(٤) الخضر، أبوبكر سلطان محمد، كروم، عفاف مصطفى حامد. (٢٠٢١م)". وصف البيانات الرقمية بمواقع مصادر الوصول الحُر للمعلومات على الإنترنت: دراسة تقويمية." المجلة العربية للمعلوماتية، المقالة٢، مج٢،ع٤، صـ صـ٣٥-٧٤.

(5) Chen, L. J. (2010). The research on exclusive effect of intellectual property right (Order No).

الامتيازات الإقطاعية، وأكدت أن لها تأثير حصري مكثف على القانون وطبيعة الحقوق المطلقة، والتأثير الحصري هو نوع من السلطة في القانون؛ ويمكن أن يستثني فيها المتنافسون حقوق الملكية الفكرية مع نفس المحتويات في منتج فكري، ويستثني أي شخص يستخدم المنتجات الفكرية دون أن يدفع بمقارنة بالأثر الحصري للحقوق الحقيقية، فإن التأثير الحصري لحقوق الملكية الفكرية نسبي، لأنه إلى يحتل حد كبير من القانون؛ والتأثير الحصري أقوى من تأثير الهيمنة في الأساس.

٢- دراسة Muriel, E,& Pinto,A.L.(2018)[(١)]؛ تناولت الدراسة تراخيص المشاع الإبداعي في الدوريات العلمية البرازيلية لعلوم المعلومات والتعريف بالوصول المفتوح المجاني، وتحلل هذه الورقة المجلات البرازيلية النشطة لعلوم المعلومات المدرجة في قاعدة بيانات BRAPCI وفقًا لحقوق النشر وتراخيص المشاع الإبداع (CC) من أجل تحديد سياسة الوصول والترخيص المعتمد وتوافره على الويب، وتركز المنهجية على السمات الوصفية والوثائقية في (٥٢) مجلة، وتبين معظم المجلات تتركز في قسم سياسة الوصول المجاني بنسبة ٥٣٪ من المجلات التي لديها تراخيص المشاع الإبداعي.

٣- دراسة Santoso,S.M.(2019)[(٢)]؛ رسالة الدكتوراه تحدد التحديات التي يواجهها مستخدمو الطباعة ثلاثية الأبعاد في إنشاء ومشاركة ملفات التصميم الرقمية والأجهزة والوثائق المتعلقة بالملكية الفكرية وغيرها من القضايا الحرجة على وجه الخصوص، وتصف هذه الأطروحة العمليات التي يقوم بها مستخدمو الطباعة ثلاثية الأبعاد في الاستفادة من المشاع الإبداعي (CC) ونهج تأمين حقوق الملكية الفكرية باستخدام عدسة نظرية مستنيرة للبناء الاجتماعي للتكنولوجيا والابتكار الحر والجمهور، وركزت الأهداف الأصلية لهذا البحث بشكل على مشكلات الملكية الفكرية التي تواجه مستخدمي الطباعة ثلاثية الأبعاد، فإن النتائج الإجمالية لهذه الأنشطة توفر رؤى أوسع حول كيفية مشاركة مستخدمي تقنية معينة في الطباعة ثلاثية الأبعاد بأنواع مختلفة من الممارسات حول المشاركة.

٤- دراسة Das,S,&Sarmah,M.(2022)[(٣)]؛ تحاول هذه الدراسة تحديد سيناريو المستودع المؤسسي الحالي في مكتبات الجامعة المركزية في ولاية آسام، وحقوق النشر والتأليف وعوامل الثقة في استخدام المستودعات المؤسسية من قبل معلمي جامعات شمال شرق آسيا الوسطى وفلسفة المكتبة وممارستها، وتم تطوير استبيان منهجي للمستجيبين لالتقاط البيانات الأولية، وتم تسليم الاستطلاعات أو إرسالها إلى الفئات المستهدفة، وإعادتها باليد أو بالبريد الإلكتروني، ويجب استيفاء العديد من الشروط لتأسيس الـIRs بشكل صحيح.

ومن ثم نجد إن كل ما ذكر آنفاً من دراسات سابقة أو مثيلة يبعُد كل البُعد عن البحث الحالي وعن الأهداف والحدود الدقيقة له، ويختلف عنها باهتمام هذا البحث بـ"دور المكتبات ومرافق

(1) Muriel, E., & Pinto, A. L. (2018). Creative commons licenses in the brazilian scientific periodicals of information science: Open access or free access? Biblios,(71),1-16.

(2) Santoso, S. M. (2019). Unpacking the Opportunities and Challenges of Sharing 3D Digital Designs: Implications for IP and Beyond. (Order No. 27663274, Cornell University). ProQuest Dissertations and Theses,256.

(3) Das, S., & Sarmah, M. (2022). COPYRIGHT, ALTRUISM, TRUST FACTORS IN THE USE OF INSTITUTIONAL REPOSITORIES BY TEACHERS OF NORTHEAST CENTRAL UNIVERSITIES OF ASSAM. Library Philosophy and Practice,1-19.

المعلومات الدولية في تأمين وحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية على اعتبار أنه واقع يتطلب البحث الدؤوب في الجوانب والمناحي المختلفة له، وقد أثرت الدراسات السابقة هذا البحث بالكثير من المعلومات، واستفاد منها الباحث؛ لتحديد أهم الأبعاد والمحاور الواجب بحثها ودراستها، وأعطت هذه الدراسات الباحث رؤية تصورية أوسع وأدق وأشمل بأبعاد وزوايا متباينة حول أدبيات الموضوع.

٦/٠ أسلوب صياغة الاستشهادات المرجعية:-

تم الاعتماد على أسلوب APA(*) لصياغة الاستشهادات المرجعية وهو نظام الجمعية الأمريكية السيكولوجية **(American psychological Association)** لصياغة الاستشهادات المرجعية حتى تكون الطريقة التي تمت بها صياغة الاستشهادات المرجعية طريقة مقننة.

"دور المكتبات ومرافق المعلومات في حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية"

يجدر بنا الإشارة إلى المصنفات الرقمية في البيئة الرقمية والتي تستوجب الحماية القانونية؛ حيث تبين أن هناك شروط يلزم توافرها في المصنف؛ لكي يكون ابتكاراً فكرياً أصيلاً؛ ولكي يتم التعبير عنه في شكل قابل للاستنساخ على أي وسيط يحمل معلومات، فالابتكار هو الشرط الرئيسي الذي بدونه لا يمكن لأي عمل فكري أن يتمتع بحماية الملكية الفكرية والفنية من قبل الجهات المختصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، إلا أن القوانين العربية أهملت تعريف هذا المفهوم باستثناء المشروع البنمي Panama الذي يعرف الابتكار على أنه "كل إنتاج متأت من عمل أو من جهد شخصي ذهني[٤]، ومن جهة أخرى نجد أن تكتفي النمسا ومصر وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومالي والمغرب وتونس ونيكاراغوا بمجرد الإشارة إلى الابتكار، وفي التشريع البريطاني "فيعتبر المصنف مبتكراً كلما كان ناتجاً من الاستعمالات الذهنية لإمكانيات المؤلف وأحكامه، والتي لا يكون فيها هذا المصنف المبتكر مجرد نقل أو استنساخ لبعض الأعمال الأخرى[٥]، ويضيف المصنف الابتكاري شرط الأصالة كمقياساً مهماً تقيم به الأعمال التي تتوق إلى إعلاء صرح المعرفة الإنسانية، والبحث العلمي[٦].

هذا وقد ظهرت أنماط جديدة من المصنفات في البيئة الرقمية تحتاج إلى الحماية القانونية وتدخل في نطاق حماية حقوق التأليف ومنها: "البرمجيات وطبوغرافيا الدوائر المتكاملة والمواقع على الشبكة، وعناوين البريد الإلكتروني، وقواعد البيانات على الخط المباشر التي تضمها مواقع الإنترنت، تحديداً ما يتعلق بالدخول إليها واسترجاع البيانات منها، والتبادل المتعلق بمحتواها الحاصل على الخط، وهو تطور لمفهوم قواعد البيانات السائدة قبل انتشار الشبكات التي كان مفهومها أنها مخزنة داخل النظام، أو تنقل بواسطة مادة محتوى موقع الإنترنت[٧].

فالمصنف الرقمي شامل لكل ما سبق؛ فالبرنامج من حيث البناء والأداء مصنف رقمي، وقاعدة البيانات من حيث آلية ترتيبها وتبويبها والأوامر التي تتحكم بذلك تنتمي إلى البيئة الرقمية، وأي مصنف إبداعي عقلي ينتمي إلى بيئة تقنية المعلومات يعد مصنفاً رقمياً، وفقاً للمفهوم المتطور للأداء التقني، وفق اتجاهات تطور التقنية في المستقبل القريب، وبسبب ما أثارته من منازعات جراء تشابهها بالعلامات التجارية وتطابقها في حالات عديدة، أو لقيامها بذات المهمة تقريباً في البيئة الرقمية، والبرمجيات وقواعد البيانات مع وجود اتجاه حديث في أمريكا وأوروبا يعيد طرح نجاح حمايتها عبر آلية حماية براءات الاختراع[٨].

(*) https://www.ajsp.net/research/apa_citation_format_example.pdf.

المبحث الأول: تراخيص المشاع الإبداعي في المكتبات ومرافق المعلومات.

يرجع أصل تسمية المشاع الإبداعي إلى الاقتصادي "جاريت هاردين Garrett Hardin" عندما نشر مقالته المهمة مأساة المشاع في عام (١٩٦٨م)، الذي نشر في مجلة "ساينس" استمدت المقالة عنوانها من كتيب "لويد"، والذي استشهد به، حول الرعي المفرط للأراضي المشتركة، حيث ناقش "هاردين" المشكلات التي لا يمكن حلها بالوسائل التقنية، ويؤثر المشاع الإبداعي إيجابياً على حقوق الملكية الفكرية في حفظها وتوافقها مع بيئة الويب، وعدم إحلال رخص المشاع الإبداعي محل حقوق الملكية الفكرية؛ بل هي امتداد لها ومبنية عليها، ويسهم في عدم إلحاق أية أضرار بحقوق المؤلف المعنوية عند نشر مصنفاته، وفقًا لرخص المشاع الإبداعي(*).

أولاً: تراخيص المشاع الابداعي في البلدان العربية:-

تعتبر الأردن هي الدولة الأولى في منطقة الشرق الأوسط التي بدأت في توفير تراخيص المشاع الإبداعي، ورخصت هيئة المشاع الإبداعي لشركة أبو غزالة للملكية الفكرية وهو مكتب محاماة متخصص في توفير تراخيص المشاع الإبداعي وإدراجها في النظام القانوني المدني الأردني وقانون حقوق الطبع والنشر، ومن رخصة المشاع الإبداعي إلى اللغة العربية ونشرتها عبر شبكة الإنترنت يوم ٣٠ مارس ٢٠٠٤م، وتم الانتهاء من إصدار النسخة ٠٣ في أكتوبر ٢٠٠٨م، و هيئة تراخيص للمشاع الإبداعي في دولة قطر (www.creativecommons.qa)، باستثناء الأردن ودولة قطر، لا يوجد حاليًا أية تراخيص أخرى للمشاع الإبداعي في العالم العربي.

ثانياً: أدلة المصادر الرقمية المفتوحة:-

- **الدليل الدولي لمستودعات الوصول الحر The Directory of Open Access Repositories DOAR** وهو دليل دولي لمستودعات الوصول الحر على مستوى العالم ومتاح على الإنترنت من خلال الموقع التالي: http://www.opendoar.org/ وكل مستودع من تلك المستودعات تتم زيارتها من قبل العاملين بهذا المشروع لمراجعة المعلومات الخاصة به، أي أن هذا الدليل لا يعتمد على التحليل الآلي للمعلومات الخاصة بالمستودعات، ومن ثم فإنه يقدم قائمة من المستودعات ذات الجودة العالية.

ثالثاً: المكتبات الرقمية وحماية حقوق التأليف:-

عند التفكير في بناء المكتبات التقليدية يتم القيام بعمليات التزويد من أجل بناء المجموعات، من خلال شراء النسخ الورقية، أو الإهداء، أو من خلال الإيداع القانوني إذا كانت المكتبة المنشئة تتمتع بهذا الحق، فتقع هذه النسخ في ملكيتها وتعالجها من خلال مجموعة من العمليات الفنية المعروفة لدينا، وتتيح هذه المجموعات من خلال إتاحتها للمستفيدين، من خلال مجموعة من الخدمات المعلومة لدينا جميعاً؛ أما عند التفكير في إنشاء المكتبات الرقمية فيتم التزويد من أجل بناء المجموعات المكتبية الرقمية عن طريق واحد أو أكثر كالآتي:-

١- تحويل المصادر الورقية إلى مصادر رقمية.

٢- الاشتراك في قواعد بيانات تحتوي على مصادر المعلومات الإلكترونية.

(*) المشاع الإبداعي هو: منظمة غير ربحية مقرها مدينة "سان فرانسسكو في الولايات المتحدة الأمريكية" تهدف إلى توسيع مجال الأعمال الإبداعية المتاحة للناس لاستغلالها والبناء، وتعتبر رخصة "مصدر مفتوح" تم تصميمها لتصف عائلة من الرخص التى تسمح بنسخ المصنفات وإعادة استخدامها بشكل غير مقيد.

٣- الحصول على المواد الرقمية من خلال الشبكة العنكبوتية.

وفي كل حالة من الحالات الثلاثة السابقة ينبغي مراعاة بعض الجوانب القانونية؛ حتى لا تدخل المكتبة في نزاعات قانونية، ففي الحالة الأولى لابد أن تكون المصادر التي يتم تحويلها تقع في ملك المؤسسة الأم التي تتبع لها المكتبة، أو أن تصل المكتبة إلى اتفاق (ترخيص) مع أصحاب حق المؤلف يسمح لها بتحويل مؤلفاتهم إلى الصيغة الرقمية، من خلال مجموعة من الشروط كما ذكرنا سابقاً، وكما فعلت شركة جوجل، أو أن تكون هذه المصادر تقع في الملكية العامة سواء بسبب تقادمها وتجاوزها فترة الحماية، أو لأنها أنشأت لتكون ملكاً عاماً كما هو الحال بالنسبة لمعلومات الحكومة السودانية، وأما الحالة الثانية فإن المكتبة تتحصل على المصنفات الرقمية من خلال الاتفاق مع ناشرين أو موردين لهذه الوثائق الرقمية، من خلال اتفاقيات ترخيص، وهناك ثلاث فئات من تراخيص استخدام قواعد البيانات[٩]، وهي كالتالي:-

١- اتفاقية ترخيص المستخدم الواحد Single User License Agreement: حيث لا يسمح هذا النوع من التراخيص بربط قاعدة البيانات بشبكة لتستخدم من قبل أشخاص متعددين في الوقت نفسه، فهو ترخيص للاستخدام على جهاز.

٢- اتفاقية ترخيص المستخدمين المتعددين Multi User License Agreement: يعطي الحق لاستخدام قاعدة البيانات من قبل عدد من الأشخاص في الوقت نفسه، وبذلك فإن هذه الاتفاقية تعتمد على عدد المستخدمين بغض النظر عن مكان تواجد المستخدمين.

٣- اتفاقية ترخيص الموقع يضع هذا النوع من التراخيص قيوداً جغرافية على الاستخدام، فلا يسمح باستخدام قاعدة البيانات إلا في الموقع المرخص بالاستخدام فيه.

- **وتتضمن اتفاقيات التراخيص شروط الاستخدام[١٠]، ومن بينها ما يلي:-**

١- عدم مشروعية نقل ترخيص الاشتراك بقاعدة البيانات لشخص بدون موافقة خطية.

٢- منع النسخ لقواعد البيانات إلا فيما تسمح به القوانين المعمول بها على المستوى الوطني، فالقانون الأمريكي حقوق المؤلف يسمح بعمل ثلاث نسخ لأغراض الحفظ.

٣- تمنع بعض الاتفاقيات النسخ أو النقل باستخدام البريد الإلكتروني لمحتويات قاعدة البيانات دون الحصول على ترخيص خاص بذلك من صاحب الحق.

٤- عدم الترخيص باستخدام محتويات قاعدة البيانات لأغراض تجارية، مثل بيع المعلومات المسترجعة منها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر أو ما سوى ذلك.

إن ترخيص المحتويات الرقمية أصبح جزءاً من إدارة المجموعات، وخصوصاً أن هناك ميزانيات للمجموعات أصبحت تخصص باطراد لدوريات لم تعد متاحة إلا في شكل رقمي، ولقد أصبح كثير من أمناء المكتبات منهمكين في ترخيص يثير سلسلة كاملة من القضايا التي لم يعهدها أمناء المكتبات من قبل، وبخلاف التوقيع على أمر شراء لكتاب طبع مؤخراً أو دورية مطبوعة، فإن ترخيص معلومات رقمية غالباً ما يتضمن التفاوض على اتفاقية ترخيص، أو عقد مع مالك المعلومات الرقمية لاستخدامها في المكتبة، أو هيئة بالنيابة عن المكتبات المنضوية تحتها، أو كانت غير قابلة للتفاوض أو تم التفاوض عليها من قبل المكتبة منفردة، وهناك عدة عناصر أساسية يتوجب على المكتبات استهدافها عند ترخيص أعمال رقمية، وهذه العناصر مبادئ يبني عليه الترخيص[١١]، منها: "سهولة الوصول للأعمال التي يجري البحث عنها على الخط المباشر، والاستخدام بعد انتهاء الترخيص، وتحديات للاستخدامات المسموحه وغير المسموح بها، ومعاملات ذات حركة واحدة للحصول على المعلومات، حيث لا توجد

تصاريح أو مدفوعات أو ترخيص جمركي مطلوبة بمجرد اختيار المكتبة للأعمال، وقيامها بدفع القيمة المطلوبة، والمسؤولية القانونية تجاه استخدام المحتويات المرخصة للباحثين، **وتنطوي عملية الترخيص على خطوات ثلاث هي:- الأولى**: يجب تحديد احتياجات مكتبتك ومرتاديها، و**الثانية**: يجب أن تفهم احتياجات الناشر الإلكتروني أو مالك المحتوى، و**الثالثة**: يجب أن تجد حلاً متوازناً بين مكتبتك وبين مالك المحتوى.

رابعاً: إدارة الإيداع القانوني بدرا الكتب القومية كنموذج لحماية الملكية الفكرية:-

يعتبر الإيداع القانوني من أهم مصادر تزويد المكتبة القومية بالكتب منذ تطبيق قانون حق المؤلف في مصر، وتتمثل طبيعة العمل بإدارة الإيداع القانوني في الأعمال التالية: "منح أرقام الإيداع والترقيم الدولي للناشرين والمطابع والمؤلفين طبقاً لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢م)، واستلام جميع الكتب التي ترد إلى دار الكتب عن طريق الإيداع القانوني، وتسليمها عدد ٢ نسخة لرصيد دار الكتب القومية، وعدد ٦ نسخ للمكتبات الفرعية، وعدد ١ نسخة لمكتبة مجلس الشعب، وعدد ١ نسخة لمكتبة مجلس الدفاع الوطني، و فهرسة وتصنيف نسختي الرصيد يدوياً وإدخال هذه الكتب على الحاسب الآلي على النظام الخاص بالإدارة، وإرسال بطاقات الفهرسة إلى إدارة التزويد لإصدار الأرقام الفنية يدوياً وآلياً على النظام الخاص بالإدارة، والرد على جميع الاستفسارات الخاصة بأرقام الإيداع سواء من المؤلفين أو الناشرين، والمطابع والجامعات والمحاكم ومباحث جرائم المصنفات الفنية، وإرسال خطابات مطالبة للكتب المتأخرة عن الإيداع في خلال ثلاثة أشهر من الحصول على رقم الإيداع طبقا لقانون حماية الملكية الفكرية، وحصر الناشرين الجدد الحاصلين على ترقيم دولي وإرسال بياناتهم إلي وكالة (I.S.B.N) الدولية بـ"برلين" مع الناشرين الذين تم تغيير الترقيم الدولي الخاص بهم، وحصر كتب الأدب التي ترد إلى الدار عن طريق الإيداع وإرسال بيان بها إلى اتحاد الكتاب كل ثلاثة أشهر، وإسقاط وترتيب بطاقات الفهرسة الورقية في الفهرس الخاص بالإدارة، وحصر كتب المترجمات وإعداد سجل بها(*)

المبحث الثاني: الخدمات الفنية لحقوق الملكية الفكرية.

١- خدمة الأيداع القانوني:-

هى مجموعة من القوانين والتشريعات التي تشرع من الدولة والوزارة الثقافة وتلزم كل منشئ عمل فكري أو ثقافي داخل مصر بإيداع نسخ مجانية من اعماله كتب /دوريات /مجلات/ تقارير/ رسائل جامعية/ خرائط / الأفلام / التسجيلات الصوتية و غيرها من مصادر المعلومات) سواء كانت في شكل رقمي أو تقليدي و ترسل إلي المكتبة الوطنية وهى الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية. وهي الجهة المسئولة عن الإجراءات التنفيذية للإيداع، وتقوم بحفظ حقوق الملكية الفكرية للكتب التى تنشر بالسوق المصرى طبقا لقانون (٨٢) لسنة ٢٠٠٢م.

٢- صفحة خدمة الفهرسة اثناء النشر:-

هذه الخدمة خاصة بفهرسة وأعطاء رقم تصنيف وعمل رؤوس موضوعات للوعاء المقتنى مجانا قبل طباعته وتداوله بين الأفراد والمكتبات وبذلك يتم تقنين وتوحيد فهرسته ووضع الوعاء فى المكتبات وعلى الأرفف وبذلك تسهل العملية المكتبية، وقد بدأ العمل به في ديسمبر ٢٠٠٥م؛ حيث صدر قرار رئيس الإدارة المركزية لدار الكتب بشأن إضافة بيانات الفهرسة أثناء

(*) تم التواصل مع مسؤولي إدارة الإيداع القانوني بدار الكتب القومية، تم التواصل مع مسؤولي النشر ببعض دور النشر، وذلك للتعرف على الممارسات المتبعة في حماية حقوق الملكية الفكرية.

النشر في كافة مطبوعات الهيئة وكذلك المطبوعات المودعة من قبل الناشرين المصريين وإلزامهم بذلك مع مراعاة الالتزام بقواعد الفهرسة الدولية المعمول بها في دار الكتب المصرية، ويتولى الناشر تعبئة نموذج طلب بيانات الفهرسة أثناء النشر الذي توفره دار الكتب المصرية من خلال البريد لالكتروني على أن يلتزم الناشر بإرفاق كل من صفحة العنوان و قائمة المحتويات والمقدمة او التمهيد، وهكذا توفر إدارة الشئون الفنية " إدارة الفهارس " بدار الكتب المصرية تسجيله الفهرسة أثناء النشر مطبوعة بالحاسب وإرسالها فورا للناشرين عن طريق البريد الالكتروني أو الفاكس.

٣- **الترقيم الدولي الموحد (للكتب/ الدوريات):-**

تقدم الهيئة الرقم الدولي الموحد مجانا، وهو الرقم الدولي المعياري للكتاب / الدورية بوصفه أحد أنظمة التقييس الدولية، وهو أداة عصرية سهلة، تُمكّن الباحث أو القارئ من التعرف على أحد العناوين أو الطبعات الصادرة عن ناشر معين في بلد معين. وهو رقم فريد للعنوان أو للطبعة الواحدة، وإن الرقم الدولي الموحد للكتاب ((ردمك)) هو أقرب إلى رقم الهوية الذي يعطى للأفراد للتعريف بهم، ولكنه رقم عالمي يعمل به على مستوى العالم ،فيطبع على الكتاب مسبوق بالحروف ردمك للمطبوعات باللغة العربية و ISBN للمطبوعات بلغات أخرى).

٤- **نشرة الإيداع؛** تقدم الهئية نشرة الإيداع مجانا بدورها كمكتبة وطنية، وتعرف بأنها ببليوجرافية تسجل وتصف المقتنيات المنشورة فى مصر، وفي كافة مجالات المعرفة، وهي تصدر شهريًا، وتعتبر "نشرة الإيداع" هى الببليوجرافية الوطنية الجارية لمصر.

أ- تفاصيل الخدمات. ب- خدمة الإيداع القانوني للكتب.

ويعتبر الإيداع القانوني من أهم مصادر تزويد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية بالكتب منذ تطبيق قانون حق المؤلف في مصر، وتمنح أرقام الإيداع والترقيم الدولي **للناشرين والمطابع والمؤلفين** طبقاً لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢م، وقد صدر قرار رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠١٧م، بشأن تنظيم الإيداع بالهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية: يسري القرار على جميع المصنفات الفكرية الخاضعة لقانون حماية الملكية الفكرية، الصادر بقانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، أيا كانت جنسية مؤلفيها أو الدعاية المثبتة عليها، بما في ذلك ما ينشر في الصحف والدوريات، إذا ما نشر مستقلا عنها، ويكون إيداع هذه المصنفات على النحو التالي: "المصنفات المكتوبة والمصنفات المؤلفة الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط، ويثبت فيها رسم الإيداع مع تقديم نسختين من صفحة العنوان موقعتين منهم، ومختومة متضمنين المصنفات المكتوبة والمصنفات المؤلفة الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط والألوان والخرائط الجغرافية، والرسم الكروكي، والمصنفات السمعية، يكون إيداعها في المركز الرئيسي للهيئة، بواقع ١٠ نسخ من كل مصنف، ولتزم المؤلفون والناشرون والطابعون والمنتجون سواء كانوا من الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخ مصنفاتهم المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار عند طرحها للتداول، يثبت فيها رسم الإيداع مع تقديم نسختين من صفحة العنوان موقعتين منهم، ومختومة متضمنين البيانات والمستندات التالية: "الأوراق المطلوب لرقم إيداع دوريـــة، وشروط الخدمة، وشروط ايداع الكتب".

– **صفحة الغلاف الداخلية مدون عليها الآتي:-**

١- عنوان الكتاب واسم السلسلة أن وجدت
٢- اسم المؤلف الأصلي كما هو مدون ببطاقة الرقم والشهرة أن وجد
٣- اسم الناشر واسم الطابع أو أحدهما
٤- ختم الناشر وختم الطابع أو أحدهما.
٥- رقم الطبعة وتاريخها.
٦- سعر النسخة المطروحة للبيع.
٧- عدد صفحات الكتاب، والتي لا تقل عن ٤٩ صفحة.

شكل (١) إرشادات الحصول على رقم إيداع

١- الموافقة على أحضار عدد (5) نسخ مطبوعة للكتاب التي تم أرساله مسبقا وتمت الموافقة عليه كما هو بنفس عدد صفحاته وترتيبها ونسخة إلكترونية بصيغة PDF على أسطوانة مدمجة، وعليهم رقم الإيداع المرسل كما هو وذلك خلال (٩٠ يوم) من تاريخ أستلام رقم الإيداع.

٢- في حالة عدم أرسال (٥ نسخ) من الكتاب المطبوع ونسخة إلكترونية بصيغة PDF يعتبر ذلك إخلال لما تم الاتفاق عليه وسوف تتخذ دار الكتب والوثائق القومية إجراءاتها القانونية اللازمة.

- **طرق التقديم:-**

١- تحضير كل الأوراق والاختام المطلوبة سواء للكتب أو الدوريات.

٢- عمل Account أو Email على موقع الدار الكتب والوثائق القومية

٣- أرسال الأوراق المطلوبة صورة ضوئية واضحة

٤- انتظار ايميل به الرد على الموافقة أو بطلب التعديلات على الايميل المسجل.

٥- فى حالة الموافقة على الأوراق يتم أرسال رقم الإيداع على الايميل المسجل على الموقع.

٦- سوف يتم تسجيل تاريخ أرسال رقم الإيداع واحتساب (٩٠ يوم) فقط لأرسال ٥ نسخ مطبوعة صورة طبق الأصل من الكتاب التي تم الموافقة عليه ونسخة بصيغة PDF على أسطوانة.

٧- في حالة عدم أحضار النسخ المطبوعة والنسخة الالكترونية خلال تلك الفترة (٩٠ يوم) فى مقر إدارة الإيداع للكتب او إدارة الدوريات في دار الكتب يتم أتخاذ الإجراءات القانونية (*).

(*) تم التواصل مع مسؤولي الإيداع القانوني بدار الكتب القومية، تم التواصل مع مسؤولي النشر ببعض دور النشر، وذلك للتعرف على الممارسات المتبعة في حماية حقوق الملكية الفكرية.

الصوره الاتيه توضح رقم الايداع القانونى بدار الكتب المصريه .. موضحاً بها إسم المؤلف وكتابته

- **طرق الحصول على رقم الإيداع طبقا لقانون حماية الملكية الفكرية في مصر**

١- إحضار (عدد٢ صفحة العنوان) موضح بها البيانات التالية.

٢- عنوان الكتاب - اسم المؤلف– اسم الناشر– اسم الطابع– وأرقام تليفوناتهم.

٣- عدد الصفحات؛ لا تقل عداد صفحات الكتاب عن ٤٩صفحة.

٤- مقياس النسخة؛ لا يقل مقياس النسخة عن١٨سم، وتكون صفحة العنوان مختومة بخاتم الطابع أو الناشر، وصورة من بطاقة المؤلف، وفي حالة عدم وجود صورة بطاقة المؤلف يقدم إقرار من الناشر أو الطابع يقر فيه بالمسئولية الكاملة عن طباعة أو نشر الكتاب.

٥- فى حالة عدم توافر أي شرط من الشروط السابقة لا يتم إعطاء رقم الإيداع، وتقوم الإدارة بإعطاء صورة من إقرار تسلم رقم الإيداع والترقيم الدولي ، ثم يتوجه إلى إدارة الفهارس" الفهرسة أثناء النشر" لحصوله على بطاقة وصف للكتاب قبل الطبع سواء باللغة العربية أو الأجنبية لطبعه خلف صفحة العنوان عد الحصول على إقرار تسلم رقم الإيداع طبقا للقانون لابد من إيداع عدد (١٠) نسخ من الكتاب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم رقم الإيداع.

٦- في حالة عدم إيداع النسخ المقرر إيداعها طبقاً للقانون يتم حصرها بإرسال خطابات مطالبات للحاصل على رقم الإيداع والطابع، الناشر، المؤلف، وفي حالة عدم الرد على خطاب المطالبة يتم حصر هذه الأرقام وإرسالها إلى إدارة الشئون القانونية بالدار لاتخاذ اللازم ورفع دعوى قضائية طبقاً للقانون، وفي حالة الرد على خطابات المطالبة يكون بالحالات الآتية - إيداع النسخ المقرر إيداعها بدار الكتب طبقاً للقانون، وإلغاء رقم الإيداع يكون بخطاب موجه إلى مدير الإدارة، وفي حالة تغير عنوان الطابع أو الناشر أو رقم التليفون أو تغير الطابع أو الناشر الخاص بالكتاب يتم إخطار الإدارة، وإيداع خمس نسخ من الكتاب تكون لحالات، الكتاب بحث جامعي مقدم للترقية، والكتاب مطبوع خارج الجمهورية وتم نشره داخل الجمهورية، والكتاب تم طبعه ونشره خارج الجمهورية والمؤلف مصري، والنسخ المطبوعة من الكتاب أقل من مائة ١٠٠ نسخة.

"المبحث الثالث: **التحديات التي تواجه المكتبات ومرافق المعلومات في البيئة الرقمية"**

تواجه مرافق المعلومات اليوم الكثير من التحديات في ظل البيئة الرقمية، فهي في حيرة بين أمرين يصعب التوفيق بينهما، عن كيفية الحفاظ على مكانتها في ظل منافسة مرافق المعلومات الرقمية والافتراضية في تقديم العديد من المزايا الخدماتية والمعلوماتية والسعات التخزينية الهائلة لها، وبين ضمان إدارة الحقوق المتعلقة بالأعمال الرقمية، بما يضمن إحداث التوازن بين الأطراف المعنية من مؤلفين وناشرين ومستفيدين، خاصة هذه الفئة الأخيرة منهم الذين

اعتادوا مراعية لحقوقهم في تحقيق مبدأ الوصول الحر للمعلومة فيها؛ حيث لم تلق المكتبات في ظل البيئة الكلاسيكية الكثير من المشاكل في الموازنة بين إدارة حقوق أصحاب الملكية الفكرية على أوعية المعلومات المختلفة التي تمتلكها، وحقوق المستفيدين منها بما يضمن تقمصها للدور الريادي في إرضاء هذه الأطراف، إلا أن العلاقات التي سادت بين المكتبات والمؤلفين والناشرين خلال العصر الورقي بدأت اليوم تهتز وتتغير بصورة سلبية، وخاصة ما تعلق منها بموضوع السماح للمكتبات بامتلاك الوعاء الرقمي والنسخ منه، بسبب الأساليب المقيدة لإتاحة المصادر الرقمية من قبل الناشرين، وفرض الرسوم على تداولها، فعلى المكتبات أن تفتح مصارف إضافية للناشرين إذا أرادت المحافظة على هذه المصادر داخل مجموعاتها، لوضعها بصورة دائمة تحت تصرف المستفيدين، خاصة في ظل إلغاء النسخة الخاصة للمصنفات الرقمية، والتي كانت تتمتع بها كامتياز استثنائي في قوانين حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والتركيز على تشريع المصنف الرقمي في مرافق المعلومات، وبخاصة المكتبات من المؤلف إلى المستفيد، خاصة ما يتعلق منه بحقي الإعارة والاستنساخ في البيئة الرقمية[١٢].

إن دخول المكتبات ومرافق المعلومات بصورة متزايدة في الخدمات الرقمية الوطنية والدولية أمر مطلوب وضروري ويجب الاهتمام به، مع ضرورة تسهيل وضع الأعمال العلمية؛ لأن مبدأ الاستخدام المناسب لا يستمر بمفهومه الواسع، بل سيبقى بمفهومه الضيق، أي الاستخدام المناسب لأغراض محددة، وهذا سيكون استثناء وليس حقاً عاماً مفتوحاً للجميع[١٣]، كما أن تخزين المواد المتاحة على شبكة الإنترنت يكون على وسيط ثابت في ملفات الخادم، مما يجعلها خاضعة لقوانين حماية حق المؤلف ويمنع نسخها، ولكن استخدام المواد الرقمية يستلزم نسخها أو تحميلها على جهاز المستفيد بغرض قراءتها، مما يعني أن استخدامها في حد ذاته يعد خرقاً وانتهاكاً لحق المؤلف القائم على منع نسخ المواد، وهذا ما يستدعي إلى ترخيص يراعي حقوق التأليف الرقمية التي تعد موضوعاً جديداً[١٤]، والتي ترى أن وجود المعلومات الإلكترونية أو الرقمية المتاحة في صلب أوعيتها أمر مطلوب، ويمكن القول أن الأمر تعدى أكثر من ذلك؛ فعلى المكتبات اليوم مسايرة عصرها والتغيرات والتطورات التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة، فهي لا تنفي حق المبدعين والمؤلفين في المطالبة به، ولكن تسعى لإحداث توفيق بين المؤلف والمستفيد الذي من حقه الحصول على المعلومات مثلما كان دائماً[١٥].

أولاً: سياسات تنظيم سير العمل داخل المكتبات ومرافق المعلومات في البيئة الرقمية:-

هناك الكثير من المعايير اللازمة لحقوق النشر والملكية الفكرية؛ فيتعين على مرافق المعلومات وبخاصة المكتبات، أن تحدد سياسات لإدارة حقوق النشر والملكية الفكرية لمصادر المعلومات الرقمية، التي تقتنيها بما يحقق الفائدة من محتوى هذه المصادر مع حفظ الحقوق الخاصة بمؤلفيها، فإحدى المشكلات التي تواجه استخدام المصادر الرقمية هي الحقوق التي بموجبها يتم حماية حقوق المؤلف الأصلي للمادة أو مصدر المعلومات، والتي بموجبها يذكر اسم المؤلف في حالة الاستعانة بكل أو جزء من مادة المصدر العلمية، وفي حالة المواد **الرقمية** التي تمت رقمنتها فالأمر يختلف عن المواد المطبوعة؛ لأنه بطبيعة عمل المؤسسة العلمية أو المكتبة الرقمية ووظائفها لا توجد استعارة Borrowing books بالمعنى المعروف مكتبياً، وإنما تتم إتاحة المادة أو مصدر المعلومات على موقع المؤسسة أو المكتبة، ويتاح للمستفيدين تحميل Download لمحتوى هذه المادة على أي وسيط آخر، وبهذا يكون المستفيد بالفعل مالكاً للمحتوى الفكري للوعاء، وهنا يقع التخوف من جانب المهتمين بحقوق النشر والملكية الفكرية من إساءة استخدام المحتوى الفكري، أو ضياع حق المؤلف الأصلي في الاستشهاد به، أو حتى التعديل بالزيادة أو النقصان في محتوى المادة من دون إذن من مؤلفها، أو أي شكل آخر[١٦].

ثانياً" المعايير اللازمة لسياسات الإتاحة Access في البيئة الرقمية:-

وهي الإجراءات التي ستتبعها المكتبات ومرافق المعلومات الدولية في إتاحة محتوى مصادرها الرقمية لمستفيدين بعينهم دون غيرهم وفق سياسة معينة، ويقابلها سياسة الإعارة في المكتبات التقليدية، فهناك من المكتبات من يتيح كل أو بعض خدماته مجاناً، وبعضهم الآخر يشترط الاشتراك ودفع مقابل مادي، وحتى يتم الاستفادة من المصادر الرقمية والولوج داخل المكتبة فإنه لابد من وجود مجموعة ضوابط تحكم عمليات إتاحة مصادر المعلومات الرقمية واستخدامها في المكتبة، وهناك طرق عدة لذلك ومنها، أسماء الولوج وكلمات السر User Name & Password Login، والبطاقات المشفرة الذكية...Encoded and Cards إلخ[١٧]، ويقترح برنامج EBLIDA المعروف بـ European copyright user platform،، والذي وضع عام١٩٩٣م نموذجاً يضمن الوصول العادل إلى المعلومات مع احترام مصالح الأطراف التي تتمتع بحقوق التأليف، ويستند موقف البرنامج إلى المبادئ الأساسية الآتية: "يسمح لكل المكتبات بتخزين الوثائق الرقمية بصفة دائمة، وإنتاج نسخة للأرشيف، ويحق للمستفيدين المشتركين فقط في خدمات المكتبة الحصول على الخدمات نفسها عن بعد، ولكن مقابل دفع رسوم ما عدا إذا كان الأمر يتعلق بالرجوع إلى صفحة واحدة من الوثيقة، ويحق لكل المستفيدين المشتركين في خدمات المكتبة استخدام النص الكامل للوثيقة، واستنساخ عدد محدود من الصفحات أو تنزيلها على إحدى الوسائط المعلوماتية من دون دفع رسوم، ويمتد هذا الحق الأخير ليشمل فئة المستفيدين غير المشتركين في خدمات المكتبات العامة[١٨].

"المبحث الرابع: الخدمة المرجعية والاستخدام العادل وحقوق المؤلف في البيئة الرقمية"

لقد أصبح دور المكتبات ومرافق المعلومات في الوقت الحاضر، لا يقتصر على تقديم المعلومات من خلال الأوعية التقليدية، بل تتطور في ظل التحول التقني؛ لذلك بادرت أغلب المكتبات في العالم، بالاشتراك في العديد من المصادر الإلكترونية، أو من خلال تحويل مجموعاتها التقليدية إلى شكل رقمي، أو عبر مصادر متاحة عبر شبكة المعلومات العالمية، إلا أن هذا التحول، صاحبته مجموعة من المآزق القانونية الناجمة عن بعض الخدمات الإلكترونية، كالخدمة المرجعية، وخدمة الإعارة، وحتى على مستوى الإعارة بين المكتبات، مما جعل أمناء المكتبات يتخوفون من انتهاك حقوق المؤلف في عصر رقمي، اتسم بالتحولات المستمرة في التشريعات ذات الصلة بالمجال، وأكثر ما تخشاه المكتبات، هو وقوع اختصاصي المراجع Reference Librarian في بعض المخالفات القانونية، عند تقديمه للمواقع والعناوين على الإنترنت ذات العلاقة باهتمامات المستفيدين، أو من خلال ربط موقع المكتبة بالعديد من الروابط الإلكترونية link، ونظرًا لخطورة هذه القضية على المكتبات لابد من احترام عناصر لتحديد الاستخدام المشروع للمصنفات الرقمية؛ هل الاستخدام ذو طبيعة تعليمية أو يتم لأغراض تجارية هدفها الربح، وبيعه المصنف المحمي، وكمية الجزء المستخدم في علاقته بالمصنف المحمي، بموجب حق النسخ وأن يقتصر القدر المستنسخ على الجزء الذي يحتاجه المستفيد[١٩].

ونستنتج مما سبق عرضه أن المشرع الأوربي أجاز للمكتبات ومرافق المعلومات والوحدات الأرشيفية إعداد نسخة من العمل، خدمة للدارسين والباحثين، ولأغراض الدراسة والبحث العلمي، والتي تكون في شكل مقال أو مضمنة في مقال أو في دورية علمية، على أن يكون قد نشر من فترة تزيد عن سنة من تاريخ إعداد النسخة، ويكون موضوع المقال يحمل طابعًا علميًا أو تقنيًا، وليس من فئة الخيال، أو الشعر، أو الموسيقي، أو التمثيل، بحيث يقتصر النسخ هنا

على الأعمال ذات الطابع العلمي، فيما اتفق البعض الآخر عند إجازتهم للمكتبات ومرافق المعلومات والوحدات الأرشيفية، نسخ مقال منشور أو مقاطع قصيرة من مصنف قصير لمدة واحدة أو لفترات متفاوتة، لأغراض بحثية، وهو ما نصت عليه قوانين بعض الدول العربية، وأشارت بعض القوانين العربية أيضاً إلى أن النسخ يكون متاحًا لهذه المرافق أو المؤسسات المعلوماتية، طالما كان مقصورًا على حاجة الأنشطة، وفي نفس الوقت مرتبطًا بشروط محددة، على ألا يتعارض مع الاستخدام العادل للعمل، وألا يلحق أي ضرر بحقوق المؤلف، وأغفلت بعض القوانين هذا الاستثناء، وهو ما يعد نقصًا لابد من تلافيه(٢٠).

وبما أن الوصول الحر إلى المعلومات، يعتبر من احتياجات المجتمع الأكاديمي في الوقت الحاضر، لما له من أثر كبير على التواصل في مجال البحث العلمي، وتبادل الأفكار وتهيئة المناخ العلمي المناسب، الذي من شأنه الإسهام في مجال التقدم العلمي، لذا كان لا بد من أن تقوم المؤسسات المعلوماتية بدور مهم في دعم حركة الوصول الحر إلى المعلومات دون قيود أو شروط مادية أو قانونية، وأن انتشار الإنترنت وكثرة استخدامه سيساعد على تسهيل استخدام هذه التقنية التي بدأت في منتصف التسعينات من القرن العشرين، وذلك من أجل التغلب على ما تعاني منه هذه المؤسسات من مشكلات تتعلق بسياسات الاقتناء والإتاحة، في ظل تزايد أسعار الدوريات وقواعد البيانات المتاحة على الخط المباشر(٢١).

أولاً: خدمة الإعارة بالمكتبات ومرافق المعلومات وتأثيرها في حقوق المؤلف الرقمية:-

لا توجد مخالفات كثيرة بالنسبة لحقوق المؤلف على مستوى المواد المطبوعة، فبمجرد شراء المكتبة للنسخة المطبوعة، يخول لها ذلك إعارتها لمن تريد، وبأي عدد من المرات، دون الحاجة للحصول على إذن من مالك حقوق النشر، كما يملك المستفيد الحق في استعارة تلك المواد المطبوعة، من أجل القراءة والاطلاع ولفترة محددة، يقوم بعدها بإرجاعها للمكتبة؛ لتقوم بدورها بإعارتها من جديد، غير أن هذا الأمر يختلف في المكتبات الرقمية، فالمستفيد هنا يقوم بتنزيل مصدر رقمي من موقع المكتبة على الشبكة، مما يتيح له إمكانية ملكيته بالكامل، هذا ومن المعروف أن المكتبة تتيح تنزيل أي عدد من المصادر الرقمية(٢٢).

ثانياً: تأثير خدمة الإعارة بين المكتبات ومرافق المعلومات على المؤلفين والناشرين:-

خدمة الإعارة بين المكتبات Inter library loan (ILL)، أحد خدمات المعلومات المهددة بانتهاك حقوق المؤلف في العصر الرقمي؛ حيث ساعدت التقنيات الحديثة (المسح الضوئي، والبريد الإلكتروني السريع) من احتمال التعدي على حقوق المؤلف، ولضمان المحافظة على هذه الحقوق، ظهرت تشريعات تواكب التحولات التقنية في إيصال المعلومات بالطرق الحديثة، فتم تبني قانون جديد في الولايات المتحدة الأمريكية سمي قانون الألفية الرقمية لحقوق النشر والتأليفDigital Millennium copyright Act (DMCA)؛ ووضح هذا القانون النقاط المهمة حول مشروعية استخدام المكتبات للإعارة المتبادلة فيما بينها(٢٣).

ثالثاً: التوجهات المطلوبة للحد من انتهاك حقوق ملكية المصادر الرقمية:-

تُعد المصادر الإلكترونية المتاحة عبر خوادم الحاسبات في المكتبات ومرافق المعلومات، تمثل مشكلة لاختصاصي المكتبات والمعلومات؛ لإمكانية نسخها وإرسالها إلكترونيًا من قبل المستفيدين ويترتب عليه المسؤولية حالة حصول أي انتهاك لحقوق المؤلف، ولتلافي ذلك تم وضع بعض إرشادات يجب العمل بها للحد من انتهاك حقوق المؤلف وأن يتوفر لدى المكتبة التصاريح اللازمة لحفظ المواد إلكترونيًا، التزام المكتبة بدفع رسوم حقوق المؤلف المفروضة على المواد، واتباع إرشادات الاستخدام المشروع العادل، والفحص المستمر للمواد الإلكترونية

بموقع المكتبة فقد تكون مضافة من قبل المستفيد دون علم المكتبة، وضرورة وجود قسم مرجعي في المكتبة يختص بالتعامل مع أي انتهاك لحقوق المؤلف[٢٤].

رابعاً: موقف المكتبات من نظام التراخيص للمصنفات الرقمية والحلول المقترحة:-

وضعت التعديلات المستمرة على قوانين حقوق المؤلف العديد من العراقيل على حرية استخدام المكتبات للمصادر الرقمية؛ فمنعت المستفيد من استعارة برنامج حاسوبي، وحرمته من نسخ ملفات بنوك المعلومات حتى وإن كان ذلك لحاجاته البحثية، بل اتجه بعض مزودي المكتبات بالمصادر الإلكترونية إلى وضع نظام العقود والتراخيص، واعتباره آلية أساسية لتوزيع المعلومات، حتى ترغم المكتبات على إعادة طلب العمل الواحد عدة مرات[٢٥]؛ فهناك فروق واضحة بين بيع المصنف وترخيصه؛ فالبيع لنسخة مادية من مصنف هو النموذج السائد، والذي بمقتضاه يتمتع المشتري بمجموعة من الحقوق، بخلاف ذلك تعد التراخيص، عقودًا يشترط فيها النقل المحدود لحقوق الاستخدام لمصنف ما[٢٦]،؛ ولذلك جاء قلق المكتبات ومرافق المعلومات من تأثير الترخيص على الإتاحة العامة للمصادر الرقمية، فعند إنهاء الاشتراك لإصدار إلكتروني معين قد يعني نهاية الإتاحة للمقالات أو الإصدارات السابقة، ولمجابهة هذه الظاهرة، ولتخفيف العبء المالي للمكتبات المتأنية من شراء تراخيص حقوق المصادر الإلكترونية تم تقديم الاشتراك التعاوني للدوريات الإلكترونية، وذلك للحد من احتكارات الناشرين، والتفكير في تقديم الخدمات الرقمية بمقابل مالي، وطلب الدعم المادي من المؤسسات المصنّعة للوسائط الرقمية، وتكليف الناشرين لحقوق النشر الإلكتروني من تقديم بعض الخدمات التي دأبت أغلب المكتبات القيام بها؛ مما يخفف أعباءها المالية مثل فهرسة بعض الأعمال العلمية وتكشيفها[٢٧]، وأشارت بعض قوانين بوضع قيود عند السماح بالاستنساخ لصالح المكتبات ومرافق المعلومات والتوثيق والمحفوظات[٢٨].

خامساً: النسخ في المكتبات ومرافق المعلومات لأغراض بحثية:-

يعتبر النسخ في المكتبات مرافق المعلومات لأغراض بحثية أمر مسموح به في مختلف دول العالم، وهناك إجماع على هذا، إلا أن الإفراط في هذا يخالف القانون؛ لذلك لزم وجود شروط وحدود له نصت عليها قوانين بعض الدول الأجنبية والعربية، ومن أهمها: "لا تعتبر الأعمال التي تنجزها المكتبة والمتاحف ووحدات الأرشيف أو الشخص الذي يعود إليها بالنظر، تعدياً على حقوق المؤلف عند إعداد نسخة عن طريق الاستنساخ لأغراض الدراسة، وأن يكون النسخ لمقال منشور أو لمصنف قصير، على أن يكون النسخ لمدة واحدة أو على فترات متفاوتة إذا تعذر الحصول على ترخيص بالنسخ، أن يكون الاستنساخ لمقال منشور أو لمقاطع قصيرة من مصنف، أو لمصنف قصير، إذا ما قدرت دار حفظ الوثائق أو مكتبة معينة.

سادساً: مهمة المكتبات تجاه حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية"

يمكن أن تكون المكتبات ومرافق المعلومات داعماً لحماية حقوق الملكية الفكرية وحق المؤلف؛ لأنها معقل للثقافة والتعليم والبحث العلمي، وإيصال المعلومات، وإعداد البحوث والدراسات على مختلف المستويات، سواء بحوث تخرج أو وبحوث الترقية العلمية، وصولاً إلى الرسائل والأطروحات العلمية، وتؤدي المكتبات ومرافق المعلومات دوراً مهماً في التوعية بالملكية الفكرية والقوانين والتشريعات لحماية الملكية الفكرية، والحفاظ على البيانات وتشفيرها والسيطرة على الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى مسؤوليتها في الحفاظ على التوازن بين مصالح المؤلفين وحقوقهم، وبين رغبات المستفيدين، وهو من مظاهر المسؤولية الاجتماعية لها[٢٩].

فحق المؤلف يرد على المصنفات التي تُنتج الفكر وتجعل المؤلف الاستئثار بنتاجه الذهني بحيث ينسب إليه مصنفه ويمنع التعديل عليه بأي شكل من الأشكال، ويكون له الحق في أن يستغل ما أنتجه استغلالا مالياً، وهذا الحق له جانب أدبي، ومالي، ويتمتع بالحماية القانونية مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب، والعلوم أيا كان نوع هذه المصنفات، أو طريقة التعبير عنها، أو أهميتها، أو الغرض منها(٣٠).

ويتوقف على درجة الحماية نمو الملكية الفكرية، وتوسعها ونجاح وازدهار ما تشتمل عليه من الأعمال الأدبية والفنية وبرامج الحاسوب، فالمؤلف لا يستطيع الإبداع إلا في جو يرتاح فيه إلى ضمان حقه في المصنف الذي يبدعه، فإذا انتهك هذا الحق واستبيح المصنف بتقليده، سواء أكان ذلك بالنقل أو الاستنساخ أو بأية طريقة أخرى ضارة بالمؤلف(٣١).

"النتائج البحث"

ظهرت الكثير من الاتجاهات الإيجابية للمكتبات ومرافق المعلومات المحلية والدولية في حماية حقوق الملكية الفكرية الرقمية، والحفاظ على حقوق المؤلفين في البيئة الرقمية، ومن خلال ما سبق عرضه بهذا البحث يتبين الآتي:-

١- قامت بعض المكتبات ومرافق المعلومات بوضع سياستها في الصفحة الرئيسية لموقعها على الإنترنت، في حين قامت المكتبات الأخرى بوضع الإشارات الخاصة بالقانون داخل روابط فرعية.

٢- تعددت السياقات التي ورد فيها الحديث عن قانون حقوق المؤلف، إلا أن أكبر نسبة من الإشارات الخاصة بقانون حقوق المؤلف وردت عند عرض المكتبة لخدمة التصوير والطباعة والمسح الضوئي.

٣- من أهم الإشارات الخاصة بقانون حقوق المؤلف التي وردت من أجل إعلام المستفيد بالتزام المكتبة بهذا القانون عند تقديم خدمات المكتبة.

٤- تعتبر سياسة حقوق المؤلف الخاصة ببعض المكتبات من الممارسات الجيدة التي يمكن الاسترشاد بها عند إعداد السياسة الخاصة بأي من المكتبات ومرافق المعلومات.

٥- أصبحت جميع المسائل القانونية المتعلقة بالوصول الحر وحقوق التأليف والنشر من بين أهم المسائل الأكثر إلحاحاً للمكتبات ومرافق المعلومات بصفة عامة والمكتبات الوطنية بصفة خاصة.

٦- تكمن أهمية منح التراخيص في استخدام المصنفات المحمية بموجب حق التأليف والنشر، وخاصة بالنسبة للمؤسسات وكذلك في البيئة الرقمية.

٧- تشكل البيئة الرقمية بما تتيحه من وسائل لتسهيل استنساخ المصنفات والوصول إليها خطراً على حماية حقوق المؤلفين، وهذه البيئة تعطي أدوات جديدة للمؤلفين لاستغلال المصنفات ونشرها.

٨- أن المصنفات في البيئة الرقمية أصبحت تتمتع بالحماية القانونية التي يوفرها حق المؤلف للمصنف، والحماية التي تمنحها التدابير التكنولوجية لهذه المصنفات.

٩- من أهم القضايا التي تؤرق الكثير من المشرعين المؤلفين والفنانين والمبدعين قضية حماية حقوق المؤلفين والمصنفات في البيئة الرقمية، والحفاظ عليها، والتصدي لسرقات المصنفات لحماية الحقوق المادية والمعنوية للمؤلف واتخاذ التدابير اللازمة.

١٠- تسعى المكتبات ومرافق المعلومات لتوفير الوصول إلى قواعد البيانات المرخص بها، والتي يتم الوصول إليها بشروط غير حصرية، والمكتبات من خلال مشاريع الرَّقْمَنَة المتزايدة.

مصادر البحث ومراجعه

١- فردي، لخضر. (٢٠١٣). حقوق المؤلف: نعمة أم نقمة بالنسبة للمكتبات، أعمال المؤتمر الإقليمي الأول: دور الجمعيات والمكتبات الوطنية في دعم حرية إتاحة المعلومات في ظل قوانين حقوق الملكية الفكرية: الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا) والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ٢٠٥ - ٢١٥.

٢- الخثعمي، مسفرة بنت دخيل الله. (٢٠١٠). مشروعات وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات: دراسة للاستراتيجيات المتبعة. المؤتمر (٢١): المكتبة الرقمية العربية: عربي أنا: الضرورة، الفرص والتحديات: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات وجمعية المكتبات اللبنانية، مج٢، بيروت: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) ووزارة الثقافة وجمعية المكتبات بالجمهورية اللبنانية، ١٨٠٣-١٨٣٨.

٣- الحناوي، منال صبحي محمد. (٢٠١٠). مدى إفادة طلبة الجامعات السعودية من المكتبة الرقمية في البيئة الجديدة للويب .المؤتمر الحادي والعشرين: المكتبة الرقمية العربية: عربي أنا: الضرورة، الفرص والتحديات: الاتحاد العربي للمكتبات (إعلم) والمعلومات وجمعية المكتبات اللبنانية، مج ٢، ١٣٣٠-١٣٨٧.

4- Claude Colombet.(1990). Main principles of copyright and neighboring rights in the world: comparative law approach. p13, Paris: UNESCO.

٥- كلود كولومب. (١٩٩٠). المبادئ الرئيسية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في العالم: تمهيد في القانون المقارن. صـ١٣، باريس: اليونسكو.

٦- القدال، حسام الدين، وأحمد محمد بخيت أبو البشر.(٢٠١٣). مرجع السابق. صـ ٤٧-٧٠.

٧- حسام الدين عوض الله أحمد القدال، وأحمد محمد بخيت أبو البشر.(٢٠١٣). المكتبات وقضايا الملكية الفكرية في ظل البيئة الرقمية. أعمال المؤتمر الإقليمي الأول: دور الجمعيات والمكتبات الوطنية في دعم حرية إتاحة المعلومات في ظل قوانين حقوق الملكية الفكرية: الاتحاد الدولي - الإفلا- بالدوحة،٤٧-٧٠.

٨- حسام الدين عوض الله أحمد القدال، وأحمد محمد بخيت أبو البشر.(٢٠١٣). نفس المرجع. صـ ٤٧-٧٠.

٩- غالب شنيكات. (٢٠١٩م). حقوق المؤلفين في البيئة الرقمية والنشر الإلكتروني. متاح في الرابط الآتي: www.arabewriters.com غالب شنيكات. نفس المرجع السابق.

١٠- إلين هاريس. (٢٠٠٦م). ترخيص المحتويات الرقمية: دليل علمي لأمناء المكتبات واختصاصيها. الرياض: مكتبة الملك فهد، صـ٢٧.

١١- طرشي حياة. (٢٠١٢). المكتبات وحق المؤلف في ظل البيئة الرقمية: دراسة ميدانية بمكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة. صـ٢٥٢. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات من جامعة منتوري قسنطينة.

١٢- صوفي، عبد اللطيف (٢٠٠٠). المكتبات وحقوق التأليف الرقمية والنشر الإلكتروني. مجلة العربية ٣٠٠٠، ع١. دمشق: النادي العربي للمعلومات. صـ ١٣٧-١٣٩.

١٣- الحناوي، منال صبحي. "مدى إفادة طلبة الجامعات السعودية من المكتبة الرقمية في البيئة الجديدة للويب."في المؤتمر الحادي والعشرين: المكتبة الرقمية العربية: عربي أنا:

الضرورة، الفرص والتحديات: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات وجمعية المكتبات اللبنانية بيروت، مج٢(٢٠١٠): ١٣٣٠-١٣٨٧.

١٤- فؤاد بن ضيف الله. (٢٠٠٥). أمن المعلومات وحقوق التأليف الرقمية: دراسة ميدانية مع الأساتذة الباحثين المسجلين بمخابر جامعة منتوري قسنطينة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة. صـ١٩.

١٥- حمد بن إبراهيم العمران، وآخرون. (١٩٩٩). الويب 2.0: المفاهيم والتطبيقات. الرياض: جمعية المكتبات والمعلومات السعودية.

١٦- عماد عيسى صالح محمد. (٢٠٠٤م). "مشروعات المكتبة الرقمية في مصر: دراسة تطبيقية للمتطلبات الفنية والوظيفية"، أطروحة دكتوراه جامعة حلوان- كلية الآداب- قسم المكتبات والمعلومات، صـ ١٢٦، ١٢٧.

١٧- المحيسن، إبراهيم "المكتبات الرقمية والانعكاسات الفكرية (٢٠٠٩م)، Web. 6 يونية ٢٠١٩ م. متاح على الرابط الآتي: <http://www.mohyssin.com/forum/showthread.php?t=6548>

١٨- عبد الله بن ناصر الشيادي. (٢٠١٠). المكتبات وحماية حقوق المؤلف في ظل البيئة الرقمية: دراسة مقارنة للجوانب التشريعية والقانونية بين كندا ودول الخليج العربية، المؤتمر (٢١) للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (المكتبة الرقمية العربية، مج٢، بيروت: ووزارة الثقافة وجمعية المكتبات، ١١٤٥-١١٧٩.

١٩- عبد الله بن ناصر الشيادي. (٢٠١٠). المكتبات وحماية حقوق المؤلف في ظل البيئة الرقمية. نفس المرجع سابق. ١١٤٥-١١٧٩.

٢٠- هند بنت علي لبان، وموضي بنت إبراهيم. (٢٠١٠). واقع حركة الوصول الحر في المؤسسات المعلوماتية التابعة للجامعات الحكومية الجامعية والأهلية في مدينة الرياض .مجلة دراسات المعلومات: جمعية المكتبات والمعلومات السعودية، ع٩، صـ١١٣-١٤١.

٢١- كمال بوكرزازة. (٢٠٠٦). الدوريات الإلكترونية العلمية بالمكتبات الجامعية وأثرها على الدوريات الورقية. صـ٦. Cybrarians Journal الاسترجاع ٢٠١٩/٠١٢/١٣م.

٢٢- العبود، فهد بن ناصر. (٢٠٠٥). حماية حقوق التأليف على الإنترنت. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. العدد ٣١٠، صـ٢٠.

٢٣- العبود، فهد بن ناصر. (٢٠٠٥). حماية حقوق، المرجع السابق. صـ٢١.

٢٤- عبد اللطيف صوفي. (٢٠٠٠). المكتبات وحقوق التأليف الرقمية والنشر الإلكتروني. صـ٨. العربية ٣٠٠٠، دمشق. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٩/١٠/٢٢م.

٢٥- هاريس، إيلين. (٢٠٠٦). ترخيص المحتويات الرقمية: دليل علمي لأمناء المكتبات واختصاصيها. ترجمة: جبريل بن حسن العريشي، وعلى بن عبد العزيز الحمودي. صـ٧١، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

٢٦- عبد اللطيف صوفي. (٢٠٠٠). المكتبات وحقوق التأليف الرقمية. مرجع سابق. صـ٩.

٢٧- عبد الله بن ناصر الشيادي. (٢٠١٠). المكتبات وحماية حقوق المؤلف. مرجع سابق. ١١٤٥-١١٧٩.

٢٨- شاهين، شريف (٢٠١٣). الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالمى. ط١، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

٢٩- أنور سلطان. ١٩٧٤). المبادئ القانونية العامة: بند ١٣٣. بيروت: دار النهضة، صـ١٢٧.

٣٠- إدوار عيد. (٢٠٠١). حق المؤلف والحقوق المجاورة في القانون اللبناني والقوانين العربية والأجنبية. جـ١. حق المؤلف. ط١. بيروات: دار صادر، صـ٧.

٣١- حدادين، سهيل، وحزبون، جورج. (٢٠١٢). الحماية التقنية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة فى البيئة الرقمية .المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية: جامعة مؤتة، مج ٤، ع٤، صـ ١٥٧-٢٠٠.

The role of libraries and international information facilities in securing and protecting intellectual property rights in the digital environment

By

Murzuq Syed Hamda Khalaf

Prof. Ahmed Obada Al-Arabi

Professor of Libraries and Information at the Faculty of Arts and Vice Dean for Education and Student Affairs_ Tanta University

Dr.. Mona Mustafa Ibrahim Morsi

Lecturer of libraries and information at the Faculty of Arts_ Tanta University

Abstract:

This research includes shedding light on the role of libraries and information facilities in securing and protecting intellectual property rights in the digital environment, and the impact of copyright on libraries and information facilities; Where information and communications technology has brought about profound transformations in the services provided by these institutions, the process of storing and disseminating scientific information raises a set of questions of a legal nature, especially when it comes to intellectual property and copyright in the digital environment. This is because its primary role is to ensure access to information sources, but it is considered one of the most important

Institutions that broadcast works protected by copyright law, and it has been found that the most important challenges faced by information facilities, especially libraries, are to reconcile the satisfaction of the information needs of beneficiaries through free access to information, and respect for copyright rights, and it remains difficult to achieve this equation and requires great efforts , to be achieved by specialists in libraries and information facilities in light of respect for intellectual property rights in the digital environment (1). The nature of this research necessitated addressing a number of elements represented in digital libraries and copyright protection, the most important challenges facing libraries and information facilities in the digital environment, the most important standards and policies for organizing workflow within libraries and information facilities in the digital environment, and the standards necessary for Access Management policies in the environment. Digital, reference service in light of fair use and copyright in the digital environment, lending service in libraries and information facilities and their impact on copyright in the digital age Inter-library lending service and facilities Information on the rights of authors and publishers, trends required to limit infringement of property rights of digital resources, the position of libraries on the licensing system for digital works and proposed solutions, reproductions in libraries and information facilities for research purposes, the role of libraries and international information facilities

in securing and protecting intellectual property rights in the digital environment, then The research ended with a number of important results and recommendations that should be taken into account by those responsible for libraries and various digital information facilities.

Keywords: International information facilities, intellectual property rights, legal creativity.